



الحكام ومركز كارتر

لقاء مشترك مع قادة المجتمع المدني والفكري "الفلسطينيين في مناطق 1948"

30 أيلول/سبتمبر 2020، عبر تطبيق تيمز "Teams"

تقرير ملخص

استضاف مركز كارتر ومنظمة الحكام بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2020 بشكل مشترك مشاورات عبر الإنترنت مع قادة المجتمع المدني والفكري "الفلسطينيين في مناطق 1948". يُعد هذا الاجتماع هو الاجتماع الرابع المشترك ضمن سلسلة من المشاورات المماثلة مع قادة مجتمع مدني فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ونظرائهم من إسرائيل.

وشارك وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي والناشطة في مجال حقوق الإنسان هينا جيلاني في الاجتماع نيابة عن الحكام واستهلوا الجلسة بملاحظات تأطيرية مختصرة.

حقوق الفلسطينيين والعدالة هي قضية مضى عليها وقت طويل وهي تثير قلق الحكام ومركز كارتر. منذ أن أسس نيلسون مانديلا منظمة الحكام في عام 2007، وُضع حل الصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني كأولوية للمجموعة. تعمل هذه السلسلة من المشاورات التي تديرها المنظماتان على فهم الأولويات والمخاوف الفلسطينية بشكل أفضل في السياق السياسي المتطور في إسرائيل وفلسطين والمنطقة الأوسع. وقد وصف السيد الإبراهيمي الوضع بأنه أصبح أقرب إلى الفصل العنصري. ودكرت السيدة جيلاني المجموعة بأن منظمة الحكام أدانت الخطة الأمريكية بأشد العبارات وكتبت إلى الزعماء الأوروبيين محذرة من التهديد المتمثل في قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية. كما رحبت بمساهمة الفلسطينيين للمساعدة في إثراء أنشطات المناصرة التي يقوم بها الحكام.

وصف المشاركون المناخ القمعي المتزايد، وإن كان معقداً، للفلسطينيين في إسرائيل. فتمت الإشارة بشكل كبير إلى قانون دولة الأمة اليهودية لعام 2018، لكن المشاركين أكدوا أنه لم يغير من واقعهم على الأرض. إلا أنه بدلاً من ذلك، أكد ببساطة سياسات التفوق اليهودي التي كانت سارية منذ عام 1948، بما فيها الفصل العنصري والاستيلاء على الأراضي. والاختلاف الوحيد هو أنه يضيف الشرعية على الفصل العنصري بحكم الأمر الواقع، ويمنحه "قيمة دستورية".

سلط عدد قليل من المشاركين الضوء على تقلص مساحة المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل. ويشمل ذلك القيود المتزايدة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على المساعدات الخارجية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمدافعين عن حقوق الإنسان. أشارت إحدى المشاركات إلى أن تمويل أحد مشاريع الاتحاد الأوروبي الذي جرت الموافقة عليه لمنظمتها قد تم حظره من قبل الحكومة الإسرائيلية. وذكر آخر أن الحكومة الإسرائيلية زادت الرقابة الرقمية على الفلسطينيين بالاعتماد على تقنياتها المتقدمة واستخدام أزمة كورونا Covid-19 كذريعة. كما ذكر أحد المشاركين أن الوحدات الإلكترونية في وزارة العدل ووزارة الشؤون الإستراتيجية تكثف حملات التشهير عبر الإنترنت، وتصور الفلسطينيين على أنهم "إرهابيون". كما نجح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في تنمية "حق جديد" يصور كل من يعارض سياساته على أنه عدو.

يتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والرقابة عليهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك، بما في ذلك اعتقالهم واتهامهم بارتكاب جرائم. كما ازداد أيضاً الاعتقال الإداري.

وذكر المشاركون أن الحملة على التمويل الأجنبي والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب المناخ السياسي، كان لها تأثير مخيف على الدعم الأوروبي للفلسطينيين في إسرائيل. إذ "يخشى المانحون العمل في هذا المجال"، وبقدر مشاركتهم، يساهمون بشكل أكبر في المشاريع الاجتماعية الخافتة مثل "تمكين المرأة" وغيرها من القضايا الاجتماعية. وتم ذكر المجلس الثقافي البريطاني على أنه استثناء.

في الوقت الذي كانت فيه حكومة نتنياهو حساسة تجاه الانتقادات المتعلقة بالتفاوتات بين المواطنين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل، تحدت معظم المشاركين عن الجهود المتزايدة لإبقاء الفلسطينيين معزولين ومحرومين من حقوقهم. وذكر أحد المشاركين أن التفاوتات الاقتصادية بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل قد تقلصت بسبب ضخ التمويل الحكومي استجابةً لمراجعة الدولة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية، والتي صنّفت في عام 2019 الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل في المرتبة الأخيرة بين الدول الأعضاء البالغ عددها 79 دولة بسبب الاختلافات بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل.

وفي نهاية المطاف، لا يزال الفلسطينيون يعانون من مستويات أعلى من الفقر المدقع. كما يتم توجيه الدعم الإسرائيلي لتشغيل الفلسطينيين نحو القطاعات غير السياسية. وهذا يتزامن مع ما وصفه أحد المشاركين بأنه رفض من قبل الأحزاب السياسية الرائدة مثل كحول لافان (تحالف أزرق أبيض) للارتباط بالجماعات السياسية الفلسطينية. على الرغم من عدم مناقشة القائمة العربية المشتركة بالتفصيل، كان هناك طرح بأن التمثيل المتزايد للفلسطينيين في الكنيست ليس ذات نفوذ كبير في هذا الوقت، خاصة وأن الأحزاب المهيمنة كانت تنظّم نفسها في تحالفات على وجه التحديد لتجنب الاضطرار إلى ضم فلسطينيين إليها.

كما يتم استخدام استثمارات البنية التحتية المقدمة من الحكومة الإسرائيلية كأساس للحفاظ على الفصل المادي. ذكر اثنان من المشاركين أن الأموال المخصصة للمباني كانت تهدف إلى إبقاء الفلسطينيين محصورين داخل مناطق الجيوب الحالية، واستبعدوا أي دعم للاندماج الفلسطيني في المناطق اليهودية. كما تم تهجير بعض التجمعات الفلسطينية قسراً، مثل التجمعات البدوية في النقب.

وفي خضم ردودهم على الاستفسارات حول مستقبل حل الدولتين، عبّر المشاركون عن تشاؤم عميق. حيث أشار العديد إلى أن الحديث عن العدالة وحقوق الفلسطينيين أكثر أهمية من الحديث عن "الحلول" السياسية. كما دفع النقاش حول التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل المشاركين أيضاً إلى التشكيك في جدوى محاولة التوصل إلى اتفاق سلام في هذا الوقت بالتحديد حيث لم يعد نتنياهو يعتقد أن التطبيع يعتمد على حل القضية الفلسطينية في المقام الأول.

وتحدّث مشارك واحد عن الحاجة إلى تنظيم الدعم من أجل الإبقاء على الثقافة الفلسطينية من خلال مبادرات تعليمية مستقلة تسعى إلى تعزيز وتقوية اللغة العربية داخل المجتمع الفلسطيني. كما تستخدم مبادرات أخرى السينما والأماكن العامة كوسائل لتذكير الفلسطينيين بماضيهم واعتزازهم بهويتهم. إذ يُعتبر ربط الناس بتراثهم وسيلة لمكافحة محاولة إسرائيل محو الثقافة الفلسطينية من المجتمع الإسرائيلي.

خاتمة

سلط النقاش الضوء على الحاجة إلى التركيز على الحقوق والعدالة الفلسطينية في مختلف المناطق الإقليمية مع فهم التجارب الخاصة التي يواجهها الفلسطينيون في مناطق جغرافية مختلفة (الضفة الغربية، غزة، القدس الشرقية، إسرائيل، الشتات). ربما تكون سياسات الفصل التي يتم تطبيقها على الفلسطينيين داخل إسرائيل مماثلة لتلك المطبقة في الضفة الغربية وغزة، وبنتيجة مشتركة: واقع فصل عنصري. في الوقت نفسه، فإن التعقيدات الخاصة لوضع فلسطيني 1948 وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها يجب فهمها وتقديرها على المستوى الدولي. كما أن هناك حاجة أيضًا لمزيد من المحادثات مع الفلسطينيين في إسرائيل حول التحديات والفرص السياسية. وأخيرًا، فهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتشجيع الحوار بين الفلسطينيين عبر المناطق الجغرافية من أجل إبراز الروابط بين تجاربهم وبناء مشروع مشترك لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق سلام حقيقي.